الريف الذي نريد في المغرب الذي نريد:

من أجل البناء الجماعي المشترك

تقديم عام

إننا كمجموعة من المعتقلين السابقين على خلفية حراك الريف، نقدم على هذه المبادرة التي تتمثل في عرض أفكارنا واقتراحاتنا وتصوراتنا أمام كل مراكز القرار ببلادنا وذلك بهدف المساهمة - من موقع المواطنة الفاعلة - في خلق صيرورة إيجابية بمنطقتنا، مساهمة تستحضر الملف المطلبي لحركتنا الاحتجاجية المطلبية المعروفة ب"حراك الريف". هدفنا من ذلك المساهمة في كل نقاش جاد وتشاركي للدفع بجميع عمليات الاندماج التي تسمح بخلق شروط العيش الكريم المنتجة للدخل والضامنة للكرامة والتي من شأنها التأسيس لمقومات ومرتكزات انفراج حقيقي وعدالة اجتماعية ومجالية بالمنطقة، تبعا للأفكار المشتركة المختلفة المعبر عنها ضمن مجهود ينبني على البناء الجماعي المشترك وفق مقاربة التشاور وترسيخ الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في دستور البلاد،

نتقدم بهذه الأفكار والمقترحات التي نتمنى أن تجد الآذان الصاغية والتفاعل الإيجابي الذي يجعل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

I. من أجل فهم ما جرى: توضيح سوء الفهم.

عودة إلى منطلقات حراك الريف التي تأسست على التطلع إلى مستقبل أفضل، ريف الكرامة والاعتراف والحق في العيش الكريم، حيث استطاع هذا الحراك المزج بين المطالب المادية الاجتماعية والاقتصادية وبين الحاجات غير المادية المرتبطة بالكرامة، بالهوية والثقافة والتاريخ، باعتبار أن دينامية الحراك الاجتماعي بالحسيمة هي في الواقع تركيب لجيلين من أجيال الحركات الاجتماعية: جيل الحركات الاحتجاجية المتعلقة بالمطالب المادية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية، وجيل الحركات الاحتجاجية الجديدة ما بعد المادية، حيث تحضر المطالب الرمزية والهوياتية مما سمح بالتركيب بين الجيلين بمنح المطالب الاجتماعية والاقتصادية وعاءا ثقافيا مشتركا حيث لم تسمح الخطوات المهمة المنجزة في إطار صيرورة المصالحة بتجاوز الندوب العميقة للماضي. إن هذا الواقع المتحول هو ما ساهم في إبراز دينامية جديدة قوامها التماهي مع فكرة الوطن كبوتقة لهويات متعددة منفتحة وتراكمية معتبرة أن وحدة الهوية الوطنية المغربية لا كينونة لها بدون الاعتراف بتعددية الروافد والانتماءات داخلها، كما أن التعددية لا أفق لها بدون وحدة الإحساس بالوجود المشترك والعيش المشترك وبالانتماء لوطن رحب يتسع للجميع.

II. من أجل انفراج سياسي:

انطلاقا من هذا التصور فإننا نرى – استحضارا لقرارات الإفراج الإيجابية المتتالية التي مست مجموعتنا - أن هناك اليوم ضرورة وإمكانية لإرساء أجواء انفراج حقيقي يفضي في المرحلة الراهنة إلى بناء الثقة بمداخلها الأساسية وذلك:

على المدى القصير:

1. **بالإفراج عن باقي معتقلي الحراك الشعبي بالريف:**

نرى أن هذه الخطوة تكتسي طابعا ملحا في انتظارات المنطقة وذلك لأن الجميع تفاعل ولو بنسبٍ متفاوتة مع الحراك الشعبي لتحقيق الأفضل للمنطقة وللوطن ككل، وهو ما يجعل من تضحيات المعتقلين سواء المفرج عنهم أو أولئك الذين ما زالوا في السجون، دينا علينا نحن المفرج عنهم وأقل ما يمكننا المساهمة به هو العمل سويا من أجل تحقيق انفراج حقيقي يفضي إلى طي هذا الملف نهائيا عبر الإفراج الكلي عما تبقى من معتقلي الحراك.

فأمام المآسي التي راكمتها المنطقة خلال عقد من الزمن بدءا بالشهداء الخمسة لحركة 20 فبراير، وكمال الحساني، وكريم لشقر، ومحسن فكري وعماد العتابي... ومأساة الآلاف من العائلات التي تعرض ذووها والمقربون منها للاعتقال خلال هذه الفترة، نجد أنفسنا مجبرين على قول: كفانا من المآسي والتعاسة، ولنسعَ لتحقيق ما فيه مصلحة المجتمع ومصلحة المنطقة ومصلحة الوطن، والسبيل إلى ذلك هو الإفراج عن كل معتقلي الحراك الشعبي بالريف.

2. **إلغاء المتابعات في حق نشطاء الحراك المتواجدين بدول المهجر:**

شكَّل اندلاع شرارة الحراك بالريف وجسامة حادث مقتل الشهيد محسن فكري محطة مفصلية في التاريخ الحديث والمعاصر للمنطقة، أعقبه تلاحم وتضامن بين أبناء وبنات المنطقة بالداخل والخارج، وتضامن قلَّ نظيره، عبرت عنه مختلف المدن المغربية سواء خلال فترة الحراك أو أثناء تتبع تجربة الاعتقال المريرة.

إن المراهنة على الحراك الشعبي لتحقيق الأفضل للمنطقة وتمتين مكتسباتنا، لم تكن حكرا على نشطاء الحراك وكل المتعاطفين معه بالداخل دون سواهم، بل تعداه الأمر إلى المهاجرين بالدياسبورا وذلك لغيرتهم على المنطقة والوطن ككل، واستعدادهم للإسهام في تحقيق نقلة تضمن لنا ولهم الحقوق في الصحة والتعليم والعيش الكريم والكرامة الإنسانية.

وبالمقابل شكلت متابعة نشطاء الحراك بالخارج وفتح الملفات والأبحاث لمتابعتهم قضائيا نقطة سلبية ساهمت في تكريس التشتيت في أوساط عائلاتنا وزرع الخوف - عبر الملاحقات القضائية - ومصادرة حقهم في العودة إلى وطنهم، وهو ما زاد في مأساتنا وكرس مآسي العديد من العائلات بالريف التي حرمت من رؤية أبنائها.

لكل ذلك، وإذابة للجليد الذي لازال عالقا بين نشطاء الحراك الشعبي والسلطات، ومساهمة في تلطيف الأجواء وتوفير شروط الانفراج الحقيقي، ارتأينا ضرورة الإعلان عن إلغاء المتابعات القضائية في حق هؤلاء، والعمل جماعة على توفير شروط الإسهام كل من موقعه في إيجاد مخارج مرضية للجميع، وإعادة البسمة والفرحة إلى منطقتنا.

3. الإعلان بشكل استعجالي عن برنامج مندمج، متكامل ومستدام وتشاركي لخلق فرص الشغل والإقلاع الاقتصادي
4. تسوية وضعية الترقية الإدارية للمعتقلين المفرج عنهم والموظفين بالإدارات العمومية خاصة في قطاعي التعليم والصحة،
5. فتح نقاش عمومي حول تقييم البرنامج الترابي: "الحسيمة منارة المتوسط"،

- **على المدى المتوسط:**

1. إعادة الروح لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي نصت على:
   - متابعة الاتصالات مع عائلة عبد الكريم الخطابي قصد دراسة شروط إعادة رفاته إلى المغرب حسب رغبة العائلة والأقارب،

- إنشاء مركز الأبحاث عبد الكريم الخطابي واعتبار مقر إدارته معلمة تاريخية وترميمه واستعماله كمركز تاريخي للتعريف بشخصية محمد بن عبد الكريم الخطابي وكمركز سوسيو ثقافي، مع تنظيم معرض وطني متنقل حول عبد الكريم الخطابي،

2. إعطاء مضمون ملموس لمسلسل العدالة المجالية عن طريق الدفع بالبناء المؤسساتي للهياكل الجهوية وتعزيز أدوار الجماعات الترابية والسهر على انفتاحها الفعلي والجدي على الطاقات التي تشكلها النخب الجديدة من شباب ونساء المنطقة في مختلف المجالات باعتبارها الفاعل الأساسي والضامن الرئيسي لريف آخر ممكن، مع استبعاد كل من جعل من الريف ورقة للاسترزاق السياسي والتحكم ووسيلة للاغتناء غير المشروع (ملف زلزال 2004 نموذجا).
3. تنظيم مناظرة وطنية حول العدالة الاجتماعية والمجالية بمشاركة وطنية وازنة لكل الفاعلين ومن ضمنهم نشطاء حراك الريف من أجل بلورة خارطة طريق إستراتيجية في الموضوع، وذلك لضمان التنزيل السليم "للنموذج التنموي الجديد "وحتى لا يتكرر هذا.

كذلك من أهم خلاصات هذه اللقاءات المشار إليها، تبلور تفكير عميق حول الإسراع في إخراج برنامج مقاولتي اجتماعي (Entreprenariat social) وديناميةالتشغيل في إطار برامج مهيكلة آخذة بعين الاعتبار مختلف الرهانات المجالية والخصوصيات المحلية والمؤشرات السوسيو- اقتصادية، وكذا طبيعة الفئات المستهدفة. هذا التفكير الجماعي يهدف إلى تشكيل الديناميكية المطلوبة من خلال مراعاة إمكانات وخصوصية الإقليم. وتجدر الإشارة إلى أن البرامج المختلفة والسياسات العمومية، ولاسيما برنامج "منارة المتوسط"، على الرغم من أهمية مشاريعه، لم يساهم في بلورة أرضيات وبرامج متلائمة مع الانتظارات المتعلقة بإحداث فرص الشغل المستدامة والمدمجة لفائدة شباب ونساء المنطقة.

4. فتح تحقيق حول من يصفهم سكان مدينة الحسيمة ب"مافيا العقار" الذين يستولون نهارا جهارا على الأراضي سواء تلك التي في ملكية الدولة أو في الملكية الخاصة لبعض المواطنين من أجل تحويلها إلى شقق تدر عليهم الملايير ناهيك عن احتلال أحدهم لأشهر شواطئ المدينة صيفا مما يتعذر معه بالنسبة للسكان الاستمتاع بمكان ولو ضيق بأجواء الشاطئ كما في السابق. والأخطر من ذلك أن التهم جاهزة في وجه كل من سولت له نفسه فضح هذا الواقع أو المضي قدما في تنوير الرأي العام بخروقاتهم وكأنهم عصابة تملك نفوذا في كل أجهزة الدولة.

ذلك أن من بين الأسباب الرئيسية التي ساهمت في اندلاع الحراك تفشي الفساد في الحسيمة خصوصا في أوساط معينة من المنتخبين الذين يعتبرون أنفسهم فوق القانون على الرغم من الخطاب الملكي منذ 3 سنوات الذي ركز على ربط المسؤولية بالمحاسبة ولم يستثن أي شخص أو حزب. إلا أنه يبدو أن ذلك لا يهم جهات معينة لا زالت تحمي هؤلاء المفسدين وتحول دون وصول خروقاتهم إلى ملك البلاد.

III. رؤيتنا حول دينامية التشغيل وتحقيق إقلاع اقتصادي واجتماعي حقيقي بالمنطقة:

على ضوء ذلك نقترح برنامجا هذه مرتكزاته الأساسية:

1. المقاربة المعتمدة:

مقاربة تنموية تعتمد أساسا على برنامج هيكلي موجه نحو خلق فرص الشغل، عبر برنامج مقاولاتي اجتماعي يعمل على الاستثمار الجيد والمستدام لمؤهلات المنطقة وتنمية وتطوير سلسلة القيمة ذات الارتباط بمجالات:

- الاقتصاد البحري أو الأزرق

- الفلاحة والصناعة التقليدية
- السياحة
- الصناعة والخدمات وخاصة الخدمات المرحلة
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

2. الأهداف:

- خلق فرص الشغل المدمِجة لفائدة شباب المنطقة عبر التشغيل الذاتي وتطوير سلسلة القيمة
- التمكين الاقتصادي لنساء المنطقة
- تنويع وتقوية العرض الترابي لإقليم الحسيمة
- خلق شروط حقيقية للتحفيز الاقتصادي أمام الاستثمارات الكبرى المحدثة لفرص الشغل

3. المنهجية المقترحة: ضرورة اعتماد الالتقائية (convergence) الحقيقية وذلك عبر:

أ. توحيد البرامج والسياسات العمومية وآليات تمويل المشاريع التي تستهدف الشباب والنساء ودعم الاستثمار من خلال هذا البرنامج

ب. إحداث حاضنة خاصة بالمنطقة، موحدة وواحدة للمشاريع مكونة من تمثيلية المؤسسات العمومية والإدارات ومديريات القطاعات الوزارية والجامعة وجمعيات المجتمع المعنية بالبرنامج المقاولاتي الاجتماعي، تقوم بالاستماع والتوجيه والدعم والمواكبة والمصاحبة القبلية والبعدية والتكوين المستمر والتتبع والتقييم مع إشراك حقيقي لحاملي المشاريع بشكل أساسي لمدة لا تقل عن 24 شهرا،

ت. تنويع تمويلات هذا البرنامج من مرحلة انطلاقة المشروع إلى مرحلة تطويره وتوسيعه حتى تساهم في إنجاح هذه المشاريع وتعمل على تلبية حاجيات التأسيس والانطلاقة وتقويتها والعمل على الدفع بها لخلق الشروط الذاتية والموضوعية لضمان نجاحها واستدامتها، وعليه نقترح خمس منتوجات (5 produits):

اسم المنتوج	الهدف	الفئة المستهدفة	السقف المالي للمشروع
"بداية"	إحداث مشاريع صغيرة للفئات المستهدفة	- المعتقلون السابقون المفرج عنهم - النساء في وضعية هشاشة - حاملو الشهادات المعطلون - المعطلون غير الحاملين للشهادات والشباب القروي	200.000 درهم
"تمكين"	التمكين الاقتصادي للنساء في إطار تعاونيات	النساء في وضعية هشاشة	125.000 درهم
"نقلة"	تنمية المشاريع الفلاحية لدى الساكنة القروية	- المعتقلون السابقون المفرج عنهم - النساء في وضعية هشاشة - حاملو الشهادات المعطلين	200.000 درهم

		- المعطلون غير الحاملين للشهادات والشباب القروي	
"تطوير"	خلق 1000 مقاولة صغرى ومتوسطة خلال 5 سنوات	- المعتقلون السابقون المفرج عنهم - النساء في وضعية هشاشة - حاملو الشهادات المعطلون - المعطلون غير الحاملين للشهادات والشباب القروي	500.000 درهم
"توطين"	توطين الصناعات التي تخلق فرص الشغل بشكل جماعي ودعم برنامج مقاولاتي اجتماعي	لكل مشروع يقترح تشغيل 100 منصب فما فوق	الوعاء العقاري بالمجان + دعم بقيمة 3000 درهم عن كل منصب شغل سيتم احداثه

4. الفئات المستهدفة من لدن هذا البرنامج

- ✓ المعتقلون السابقون المفرج عنهم
- ✓ النساء في وضعية هشاشة
- ✓ حاملو الشهادات المعطلين
- ✓ المعطلون غير الحاملين للشهادات والشباب القروي

5. سلسلة قيمة (Chaine de valeurs) هذا البرنامج تعتمد على:

- ✓ التواصل،
- ✓ الاستقبال والتوجيه،
- ✓ الإعلان عن إبداء الاهتمام،
- ✓ المواكبة القبلية: التكوين الأولي + المساعدة في إعداد مخطط الاستثمار وتأسيس الإطار القانوني والمواكبة الإدارية.
- ✓ انجاز المشروع،
- ✓ الاستدامة.

6. حكامة البرنامج:

- ✓ تسيير هذا البرنامج: نقترح أن يتم تمثيل نشطاء الحراك في لجنة الإشراف (pilotage) هذا المشروع مع وضع الاحترازات الضرورية (الشفافية، طرق التدبير والتتبع...) ضد استغلال هذا البرنامج من طرف أية جهة لأهداف زبونية، وذلك حتى لا ينظر إلى هذا البرنامج على أنه برنامج ريعي، مما سيفقده المصداقية وتحقيق الأهداف المنتظرة،

- ✓ ضرورة إحداث قاعدة معطيات وبيانات مركزية حتى يتم الحفاظ على مصداقية هذا البرنامج واستبعاد محترفي وتجار المشاريع،

- ✓ ضرورة تعبئة شبكة الخبراء الوطنيين والمحليين ومكاتب الدراسات المختصة لمواكبة المشاريع.

IV. إقلاع اقتصادي يساهم في تنمية سلسلة قيمة هذا البرنامج وتنويع العرض الترابي للإقليم:

1. الفلاحة والصيد البحري

أ. الفلاحة:

1) تطوير وتوسيع المنصة اللوجستيكية لتثمين المنتوجات المجالية للمنطقة وإخراجها من حالة الجمود عبر مقاربة جديدة تعتمد على التشارك مع المنتجين الصغار حول سلسلة القيمة لهذه المنصة مع:

- إحداث مختبر لتدبير الجودة والسلامة الصحية وتسييره من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية
- إحداث وحدة الجمارك لتسهيل تصدير المنتوج الفلاحي
- إحداث مراكز التجميع في دوائر الإقليم
- تمويل المنتجين الصغار خلال بداية موسم أي منتوج لضمان توصل المنصة بالمنتوج
- إحداث مختبر البحث العلمي لتطوير تنافسية منتوجات المنطقة
- إدراج المنتجين الصغار والمؤسسات البنكية كمساهمين ماليين في تسيير هذه المنصة

2) تجميع التعاونيات الفلاحية في إطار اتحادات وفق سلاسل الإنتاج والعمل على تعميم وتيسير الحصول على شهادة السلامة الصحية لجميع تعاونيات المنطقة،

3) إعطاء الأولوية القصوى لشباب ونساء المنطقة للاستثمار في الأراضي السلالية الفلاحية مع إحداث مزارع نموذجية تعتمد على السقي بالتنقيط وعلى مزروعات ومنتوجات يتم استقبالها وتحويلها وتلفيفها بالمنصة اللوجستيكية لتثمين المنتوجات الفلاحية،

4) خلق حاضنة للشباب القروي بكل من إزمورن وبني بوفراح وتماسينت تدمج في مكوناتها التكوين المهني الفلاحي والتكوين الأفقي مع تجهيزها بمزرعة بيداغوجية.

ب. الصيد البحري:

- إحداث منصة لوجستيكية لتثمين منتوجات البحر،

- خلق مزارع تربية الإحياء المائية بمختلف المناطق المصنفة بتنسيق وثيق مع الممتهنين لقطاع الصيد التقليدي وجمعيات المجتمع المدني ذات الخبرة في هذا المجال والمؤسسات المختصة

- تمكين ممتهني الصيد التقليدي من تمويلات لتجديد اسطول الصيد وتطويره.

2. السياحة:

- تقوية بنيات الاستقبال السياحي
- تنويع العرض السياحي عبر تشجيع مشاريع السياحة القروية والبيئية وسياحة الصيد
- تنمية أنشطة الترفيه السياحي

3. الاقتصاد الصناعي والخدمات:

نظرا لتوفر الإقليم على مؤهلات هامة:

- منطقة الأنشطة الاقتصادية آيت قمرة والمنطقة الصناعية إمزورن
- القرب من ميناء الناظور غرب المتوسط

- ❖ شباب يتقن اللغة الاسبانية
- ❖ سوق استهلاكي يشجع أنشطة التجارة والخدمات

مما سيساهم في:

- تنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة لدعم السوق المحلي والجهوي
- توطين الصناعات ذات قيمة مضافة عالية (مثلا الصناعات الدوائية والصناعات التحويلية)
- تنمية قطاع الخدمات المرحلة والتكنولوجيات الحديثة
- تطوير قطاع الخدمات الموجهة إلى المستهلك

4. التكنولوجيات الحديثة:

إحداث منصة رقمية والكترونية من طرف شباب المنطقة للمساعدة في تسويق منتوجات التعاونيات ومقاولات الإقليم والتعريف بمؤهلات المنطقة وتسويقها ترابيا.

5. اقتصاد اجتماعي وتضامني مدمج في قطاعي الفلاحة والصناعة التقليدية:

- ➢ تنمية التعاونيات الفلاحية والحرفية
- ➢ تجميع التعاونيات من اجل التحويل
- ➢ احداث سوق تضامني لتسويق منتوجات تعاونيات المنطقة.

6. المؤسسات البنكية ودورها في تمويل الاقتصاد المحلي:

أصبح ضروريا أكثر من أي وقت مضى ان تتحمل المؤسسات البنكية مسؤوليتها التاريخية اتجاه الريف وعدم اعتباره فقط مركزا لتجميع الأموال من أبناء المنطقة المتواجدين بديار المهجر بل عليها أن تساهم بشكل فعلي في تمويل المشاريع الاقتصادية المدمجة والمحدِثة لفرص الشغل خارج قطاعات السكن والاسمنت المسلح,، وأن تساهم في تمويل التظاهرات الثقافية والمهرجانات الفنية والندوات الفكرية كباقي مناطق المركز, وان تخصص جزءا من إرباحها السنوية لتمويل مشاريع اجتماعية بالمنطقة.

7. التمكين الاقتصادي للنساء:

تُعرف منطقة الريف بارتفاع معدل الأمية لدى النساء، خاصة في العالم القروي، مما يتطلب تكثيف الجهود من طرف مختلف المتدخلين عن طريق تخصيص دروس مكثفة للنساء كبار السن، وتقريب المدرسة للفتيات، وتحفيزهن على استكمال مسارهن الدراسي مع الحرص على توجيههن للمهن والتخصصات ذات الصبغة التكنولوجية حتى يندمجن بسهولة في سوق الشغل.

a. الولوج إلى الفرص الاقتصادية، عبر:

اعتماد نظام ضريبي تفضيلي لتشجيع نشر الحلول التكنولوجية التي تعزز توظيف النساء.

b. التعليم والتكوين، عبر:

- ✓ تمويل منصات التعلم الإلكتروني التي تستهدف النساء والفتيات ذوات المستوى التعليمي المنخفض، في إطار شراكة بـc الدولة والقطاع الخاص، بالتنسيقمع المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، مع عرض تفضيلي للمرأة القروية، سيما في مجال التقنيات الزراعية الحديثة؛
- ✓ دمج وحدات التكوين الرقمي في الدعم المقدم للتعاونيات لتقليل الفجوة الرقمية؛

- ✓ إنشاء منصة رقمية للتوجيه العلمي لفائدة تلميذات المدارس الثانوية، من أجل تشجيعهن بعد حصولهن على البكالوريا على الانخراط في مهن المستقبل: (STEM) العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات،
- ✓ توجيه نقل دعم "تيسير" للتحويلات المالية المشروطة إلى "الأمهات"،
- ✓ اعتماد نظام ضريبي يشجع الاستثمار في مؤسسات التعليم قبل المدرسي، مع إيلاء اهتمام خاص لرعاية الطفولة الصغرى،
- ✓ تنظيم أيام توجيهية بأسلاك التعليم الإعدادي والثانوي لتشجيع الفتيات لولوج شعب التكوين المهني التي تعتبر حكرا على الذكور (الميكانيك، والكهرباء...)،
- ✓ تحديد كوطا لعدد النساء الأجيرات دون مؤهلات للاستفادة من برامج »التصديق على مكتسبات التجربة المهنية« (القانون 60.17) وإدراج وحدات محو الأمية الوظيفية،
- ✓ تحديد حصص وأهداف تكوين النساء والفتيات لمؤسسات التكوين المهني (مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل).

c. <u>في محور الولوج إلى الفرص الاقتصادية - المقاولة:</u>

- ○ الالتزام بتمثيلية المرأة في لجان منح الأراضي الجماعية،
- ○ تخصيص دعم مالي خاص لوصول المرأة القروية إلى وسائل الإنتاج الفلاحي،
- ○ تحديد حصص للنساء والفتيات المقاولات لولوج الصفقات العمومية،
- ○ إعطاء الأولوية للتعاونيات النسائية للحصول على التمويل العمومي.

٧. النهوض بالبعد الهوياتي للمنطقة ضمن التعدد الثقافي والحضاري والتاريخي لبلادنا:

- **<u>احداث رواق الفنون الجميلة</u>** يمنح تسييره لمؤسسة متاحف المغرب الذي سيسهر كذلك على التنظيم السنوي للمهرجان الدولي للفنون الجميلة لمدينة الحسيمة بتنسيق مع جمعيات المجتمع المدني للمنطقة والمختصة في ذلك،

- **<u>مأسسة المهرجانات الثقافية وضمان دوريتها السنوية بدعم حقيقي من المؤسسات البنكية:</u>**

5) المهرجان الوطني للفيلم الامازيغي
6) المهرجان الدولي لسينما المتوسط
7) المهرجان المغاربي للمسرح الامازيغي
8) المهرجان الوطني للمسرح الامازيغي
9) المهرجان الدولي للموسيقى المتوسطية
10) الملتقى المتوسطي لحوار الثقافات
11) ملتقى المتوسط حول التنمية المستدامة والرهانات المشتركة

- **<u>إحداث مكتبة جهوية على شاكلة المكتبة الوطنية:</u>** مما سيسهل عملية البحث العلمي أمام طلبة المنطقة.

VI. اقتصاد المعرفة: قطب جامعي في خدمة رهانات المستقبل :

تنويع القطب الجامعي وجعله في خدمة الاقتصاد وخدمة المشاريع المهيكلة:

في إطار جعل القطب الجامعي بالحسيمة علامة التميز وطنيا ومساهمتها في بناء التكامل العلمي والمعرفي بين جامعات الجهة وتماشيا مع اقتراحاتنا على مستوى الإقلاع الاقتصادي ورؤيتنا في برنامج دينامية من أجل التشغيل، وحتى لا تتحول النواة الجامعية إلى مشتل لإنتاج العاطلين، وفي إطار العدالة المجالية ونظرا لقرب الحسيمة من ميناء الناظور غرب المتوسط، التي ستفترض جيلا جديدا من المهندسين والتقنيين، ونظرا للمؤهلات الطبيعية والبشرية ندعو ملاءمة النواة الجامعية بالمنطقة عبر إحداث:

1- المدرسة العليا للهندسة الرقمية وعلم الروبوتات والذكاء الاصطناعي
2- المدرسة الوطنية للفنون والتصميم
3- كلية طب الأسنان
4- المدرسة العليا للتكنولوجيا

إحداث مراكز لغوية للبعثات الثقافية:

ونظرا للطلب المتزايد لبنات وأبناء المنطقة على اللغات الحية، نقترح ربط الاتصالات مع البعثات الديبلوماسية المعتمدة بالمغرب مع تقديم تسهيلات على مستوى منح العقارات البلدية والفضاءات العمومية الفارغة بمدينة الحسيمة لإحداث المعاهد التالية:

1- المعهد الثقافي الفرنسي،
2- المركز اللغوي الأمريكي،
3- المركز البريطاني،
4- معهد غوته الألماني،
5- معهد كونفوشيوس للغة الصينية.

إحداث مراكز جهوية لمواكبة الإقلاع الاقتصادي للمنطقة:

- ✓ المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري،
- ✓ الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية،
- ✓ المعهد الوطني للبحث الزراعي.

****

إن هذه الورقة تهدف إلى أن تكون مساهمةً مواطنةً جادة ومسؤولةً باعتبارها تنطلق من معايشتنا للظروف المادية والمعنوية التي تعرفها منطقتنا ومن تجربتنا المدنيّة ومن علاقتنا بالساكنة، ونحن على يقين من أن اعتماد هذا البرنامج سيساهم بالتأكيد في تحقيق الأهداف المتوقعة من حيث خلق فرص الشغل كما سيقدم أيضًا إجابة منظمة ومفكر فيها بشكل جماعي وتشاركي على المطالب الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية وسيعمل على استعادة ثقة الشباب والنساء ضمن ساكنة المنطقة وسيساهم في النهاية في إحداث فسح الأمل المطلوبة. إننا نعتبر هذه المنهجية عنصرا أساسيا في النجاح المطلوب لكونها تحقق المشاركة المواطنة وتسهل تملُّك المعنيين بالأمر لكل المشاريع التي تخصهم وتخص منطقتهم.

ومن جهتنا كنشطاء مدنيين وكمعتقلين سابقين فإننا سوف نعبئ كل طاقاتنا من أجل إنجاح هذا البرنامج وسنظل منفتحين على كل حوار جدي يساعد على إنجاحه.

حرر بالحسيمة بتاريخ:02 دجنبر 2020